مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 02 / السنة: 2022 / ص ص: 314 - 334

إنعكاسات الأمن البيئي على الأمن القومي للدول - دراسة حالة الجزائر-

Environmental security implications on the national security of countries-Algeria case study-

تاريخ الإرسال: 2022/05/14 تاريخ القبول: 2022/06/07

زيدان زياني* Zidane Ziani
جامعة باتنة1 University of Batna1
مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد مضامين
zidane.ziani@ univ-batna.dz

الزهرة حروري Zohra Harrouri
جامعة باتنة1 University of Batna1
مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق
zohra.harrouri@univ-batna.dz

ملخص:

تزامنت ظاهرة تنامي الآثار السلبية للتدهور البيئي، كتهديد عابر للحدود، مع تكثيف البحث عن مفهوم أشمل للأمن في الأوساط الأكاديمية والعسكرية يتجاوز المفهوم التقليدي للأمن. ذلك أن الإستقرار السياسي أصبح مرهون بمواجهة التهديدات البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية ذات الأثر المتعدي إلى البيئة الاقتصادية والأمنية.

وفي إطار مسعى ترسيم المخاطر البيئية ضمن الأجندة الأمنية المهددة للأمن القومي للدولة، يسعى مضمون المقال لكشف علاقة التفاعل بين قطاعي الأمن البيئي والقومي، بهدف نقل مجالات التدهور البيئي إلى دائرة السياسات العامة في خطوة لأمننتها. وبالتالي، إعادة ترتيب أولويات الأجندة الأمنية وفق مقتضيات التهديدات غير التقليدية، والتحديات التي تطرحها عملية إعادة التشكيل الوظيفي لمحترفي/موظفي قطاع الأمن.

وفي السياق ذاته، يتم معالجة أثر التهديدات البيئية على الأمن القومي للجزائر وآليات مواجهتها، من خلال توظيف المقاربات الأمنية النقدية والاستفادة من اشكال توظيف الخطاب لنقل قضايا البيئة إلى مستوى النقاش العام تمهيدا لأمننتها بالقدر الذي يحيل إلى توجيه الموارد المادية والبشرية في إتجاه تبني سياسات إستثنائية في إطار برامج تنفيذية ترفع من مستوى الأداء السياسي لما يحقق أمن بيئي مستدام بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: التدهور البيئي؛ الأمن القومي؛ الأمن البيئي؛ الأمننة؛ السياسة العامة؛ الجزائر.

* - المؤلف المُراسل.

Abstract:

The growing negative effects of environmental degradation, as a transboundary threat, coincided with the intensification of the search for a more comprehensive concept of security in academia and the military beyond the traditional concept of security. Political stability has become contingent on addressing environmental threats from climate changes with an impact on the economic and security environment.

Within the framework of the endeavour to delineate environmental risks within the security agenda that threatens the State's national security, the content of the article seeks to reveal the interaction between the environmental and national security sectors, with a view to transferring areas of environmental degradation to the public policy sphere in a step towards its security. Thus, the security agenda is reprioritized in accordance with the requirements of non-traditional threats and the challenges posed by the restructuring of security sector professionals/staff.

In the same vein, the impact of environmental threats on Algeria's national security and response mechanisms has been addressed, Through the use of critical security approaches and the use of discourse forms to move environmental issues to the level of public debate in preparation for their security to the extent that they are directed towards the adoption of extraordinary policies within the framework of operational programmes that raise the level of political performance in order to achieve sustainable environmental security in Algeria.

Keywords: *environmental degradation; national security; environmental security; securitization; public policy; Algeria.*

مقدمة:

تحتل قضايا البيئة حيِّزا معتبرا ضمن الأجندة الأمنية والسياسية للدول بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة التغيرات المناخية الكبيرة وما تسببه من تهديدات أمنية، غير تقليدية، عابرة للحدود وتداعياتها على الاستقرار السياسي للدول وانتشار النزاعات والحروب، إلى جانب الإفراط في الإستهلاك والطلب على الموارد. الأمر الذي دفع، المختصين بالدراسات الأمنية والاستراتيجية، في اتجاه مسعى تجاوز المقاربات الإختزالية (التقليدية) لمفهوم الأمن، والإنخراط في حركة توسيع وتعميق مفهوم الأمن. حيث لا يُختزل الأمن في أمن الدولة فقط، بل يتم تعميقه ليشمل موضوعات أخرى

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

كالجماعة والفرد. كما لا يُختزل في الأمن العسكري، بل يتم توسيعه ليشمل قطاعات كالأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي. فالتداخل بين القطاعات يفرض تعدي الأمن في التأثير والتأثر بينها، وهو ما يشرعن بحث تداعيات الأمن البيئي على الأمن القومي للدول.

إن الزيادة، المطردة في الطلب على الموارد الطبيعية، الناشئة لأزمات الندرة، بالإضافة إلى إرتفاع درجات التلوث البيئي بسبب النمو الاقتصادي غير العقلاني، من شأنه أن يؤدي إلى بروز دورات عنف تسبب في آثار إجتماعية قاسية واهتزازات سياسية كبيرة وأزمات إقتصادية عميقة. فإمكانية نشوب حرب بسبب الوصول إلى الموارد الشحيحة والبيئات السليمة فسحت المجال حول المناقشات المتعلقة بالأمن العالمي الرامية إلى بناء ونشر قدر كبير من المعرفة بشأن تغير المناخ وظهور التهديدات البيئية ومدى خطورتها خاصة تلك التي يسببها البشر ومحاولة وضع الأسس والتدابير اللازمة لمواجهة هذا التغيير.

أدى توسيع نطاق الأجندة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى العديد من التهديدات غير التقليدية للأمن القومي؛ منها الجريمة العابرة للحدود (الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، المخدرات) والأوبئة والأمراض المعدية (مثل فيروس كوفيد 19)، وما أصطلح عليه بالدول الفاشلة. وتأتي مخاطر البيئة ضمن التهديدات المؤثرة بشكل كبير على توسيع وتعميق مفهوم الأمن.

وعلى اعتبار أن الجزائر ليست بمنأى عن الأزمات المناخية الحادة، والتي قد تتسبب في موجات نزوح داخلية قسرية نتيجة الندرة في الموارد الطبيعية الأساسية، ما ينذر بحدوث نزاعات داخلية تترتب عنها اختلالات أمنية واجتماعية والتي تؤثر بدورها على الاستقرار السياسي بشكل كبير ومباشر، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والمساس بالأمن الوطني، الأمر الذي يتطلب رسم سياسات عامة إستباقية وفق نظرة إستراتيجية لتحصين الجبهة الاجتماعية والاقتصادية بمشاريع ذات صلة بالبيئة للتخفيف من درجة خطورتها.

- **إشكالية الدراسة:** ما مدى تأثير التغيرات البيئية على الأمن القومي للدول، وكيف يتم مواجهة التهديدات البيئية ذات التأثير المباشر على الأمن الوطني في

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الجزائر؟

- **فرضية الدراسة:** كلما ازداد مستوى تنامي تهديدات الأمن البيئي، إزداد معه إنكشاف جبهة الأمن القومي للدولة الجزائرية، مما يتطلب أمننة التهديدات البيئية الكبرى ونقلها من الحيز الإعتيادي إلى حيز القضايا الطارئة في إطار السياسة العامة.

- **محاور الدراسة:**

أولا: علاقة الأمن البيئي بالأمن القومي للدولة.

ثانيا: تحديات أمننة القضايا البيئية.

ثالثا: أثر التهديدات البيئية على الأمن القومي للجزائر وآليات مواجهتها.

المحور الأول: علاقة الأمن البيئي بالأمن القومي للدولة

إن اختبار العلاقة بين الأمن البيئي والأمن القومي يقتضي فحص مقولات المقاربات النقدية التي تعتمد فكرة تعميق وتوسيع مفهوم الأمن، دون تجاوز المقاربة الدولاتية للأمن الداعية إلى حصر أجندة الامن القومي في الجوانب العسكرية. ما يحيلنا لمناقشة التهديدات الإيكولوجيا المشكلة لخلفية تبني الأمن البيئي كأحد قطاعات الأمن المتعددة المعتمدة في إطار التوجهات النقدية المتعارف عليها ضمن الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة. فهل أن مسألة المشكلات البيئية تستحق تسمية "الأمن"، وما هي القطاعات المتعددة للأمن وفق المقاربات النقدية، وكيف يتم إدراج التهديدات الإيكولوجية ضمن أجندة الأمن القومي للدولة؟

1- عدم إضفاء الطابع الأمني على المشكلات البيئية:

رغم أن التفاؤل الذي ساد فترة ما بعد الحرب الباردة هو الذي شجع على إضفاء الطابع الأمني على المشكلات البيئية، وقد تم صياغة هذه المقاربة على الخلفية المالتوسية المبنية على قاعدة "نفاذ الموارد والاكتظاظ السكاني"، وبالتالي تم توجيه النقاش نحو الحاجة إلى تركيز العلاقات الدولية على الأمن العالمي بدلا من الأمن القومي، بسبب حجم التهديد الذي تشكله ندرة الموارد في مقابل الزيادة السكانية.[1]

إلا أن هذا المسعى واجهه أصحاب النزعة الدولاتية، الموروثة من مؤثرات سياق الحرب الباردة، معتبرين أن مشكلات البيئة لا تعدو إلا أن تكون قضايا محلية لا ترقى لمستوى التأثير المباشر في إحداث العنف بين الدول، ويكون بذلك الأمن القومي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

مقدم على الأمن العالمي. وهو ما يجادل به ديودني Deudney حيث يستشهد بثلاث حجج رئيسية لعدم توسيع نطاق الدراسات الأمنية لتشمل القضايا البيئية[2]:

- من المضلل من الناحية التحليلية التفكير في التدهور البيئي باعتباره تهديدًا للأمن القومي، لأن التركيز التقليدي للأمن القومي- العنف بين الدول- لا يشترك كثيرًا مع المشاكل البيئية أو حلولها.

-وأنه نادرا أو من غير المحتمل أن يتسبب التدهور البيئي في حروب بين الدول.

لم يصمد التوجه الدولاتي للأمن أمام موجة العولمة وتعاظم دور المنظمات غير الحكومية، إلى جانب تفاقم مستويات التدهور البيئي، مما أدى إلى الإنحصار الوظيفي للدولة، وتقلص مستوى إحتكارها لوسائل الإكراه ومزاحمتها في أخص وظائفها المتمثلة في "الأمن" ما دفع إلى ظهور التوجه التعديلي لمفهوم الأمن كإستجابة لإكراهات الواقع العالمي.

2- مكانة الأمن البيئي ضمن المقاربات التعديلية لمفهوم الأمن:

برزت مع حلول العقود الأخيرة للقرن العشرين مجموعة متنامية من المقاربات التي شككت ببعض الافتراضات الأساسية لحقل العلاقات الدولية، ونقد المقاربات العقلانية السائدة (خاصة الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة)، محاولة إبراز خطابات جديدة حول الأمن البيئي والتنمية المستدامة والعدالة البيئية، وسنكتفي ببحث بعد الأمن البيئي من خلال اطروحات "مدرسة كوبنهاغن" ضمن الإتجاه النقدي في حقل الدراسات الأمنية.

أ- مدرسة كوبنهاغن وموقع الأمن البيئي ضمن قطاعات الأمن المتعددة:

إرتبط مسعى مناقشة التحول في مفهوم الأمن بما يعرف بالدراسات الأمنية النقدية كنهج حديث تمثله مدرسة كوبنهاغن الذي يقوم على الرغبة في الانعتاق من قيود الدراسات، والممارسات التي عرفها موضوع الأمن خلال الحرب الباردة.[3]

ويعتبر "باري بوزان" و"أول ويفر" من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إثراء اطروحات المدرسة، ففي إطار الحديث عن الأبعاد غير العسكرية للأمن دعى "بوزان" إلى توسيع المجال الأمني ليشمل قطاعات خمسة ومنها " الأمن البيئي، ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي(الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني كحامل اساسي تتوقف

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

عليه كل الأنشطة الإنسانية"، وأن القطاعات الخمسة " لا تعمل بمعزل بعضها عن بعض، بل كل منها يحدد نقطة مركزية أو نقطة بؤرة في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات"[4].

يرى بوزان أن الأمن لا يوجد على مستوى واحد، ولكن يجب أن يشير إلى المستويات الفردية (الأمن البشري) والوطنية والدولية (الأمن العالمي). ومن ثم تقدم مدرسة كوبنهاغن نظرية قد يكون فيها عمل الأمن بمثابة إطار تحليلي يسمح بالمساهمة في فهم القضايا وعملية الأمننة يمكن أن تجعل من الممكن ممارستها، ومنه أدخل مفهوم الأمن المشترك وإعطاء فكرة الأمن الوطني منظورا أوسع في ظل التراجع الاقتصادي، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، النزاعات العرقية والداخلية والإرهاب والجريمة المنظمة تم ربط البعد البيئي بالأمن.[5]

وعليه فالمنظور ينطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

- التشكيك في الهدف المرجعي للأمن، والاعتراف بالدول باعتبارها وحدة أساسية في العلاقات الدولية، ولكن الأهم من ذلك إيجاد حاجة للبشر ليكونوا آمنين والذين يشعرون بعدم الأمان من قبل جهات فاعلة أخرى غير الدولة والجيش.

-اعتبار الأمن أكثر من مجرد أمن عسكري، مع مناقشة ما الذي يجعل المرجع غير آمن وكيف يمكن تحقيق الأمن للفواعل الدولاتية ومن غير الدول.

- تغيير طريقة دراسة الأمن ومنه وضع الأمن البيئي في الأجندة.

- الأمن هو الشعور بوجود تهديد وجودي، تهديد كبير لشيء كائن يحظى بتقدير كبير من مجموعة من الناس تؤدي إلى اتخاذ تدابير طارئة لتحديد صيغ القضية الأمنية.

- الأمن البيئي لا يستدعي اتخاذ تدابير قصوى إلا عندما يهدد بشكل مباشر ما تقدره الجماعة "نحن".

ب- نظرية الأمننة ودور الخطاب في أمننة قضايا بيئية: تعد نظرية الأمننة الإسهام الأساسي الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن، كما تعد أهم مجالات البحث في البرنامج الذي يقوم عليه حقل الدراسات الأمنية النقدية. إجرائيا، الأمننة(securitization)،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

هي إضفاء طابع التهديد الأمني على مسألة هي في الصل ليست كذلك، ويتم ذلك عبر عملية خطابية. حيث يعمل الخطاب على الإستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لموضوع مرجعي ما(قد يكون الدولة، الفرد، الجماعة، أو الهوية). فالهدف من أمننة مسألة ما هو شرعنة اللجوء إلى ترتيبات إستثنائية الغاية منها تأمين الموضوع المرجعي، ويتم ذلك من خلال نقل تلك المسألة-المؤمننة- من نطاق السياسات العامة العادية إلى نطاق السياسات الطارئة، حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر يمعزل عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار.(6)

فالأمن، حسب نظرية الأمننة، ليس واقعا موضوعيا، لكنه كغيره من الظواهر الإجتماعية مبني إجتماعيا. فأي شيء يمكن أن يصبح تهديدا أمنيا بمجرد أن تعتبره النخب كذلك (7)، ومن هذا المنطلق يمكن أن توظف النخب خطابا لإقناع الجمهور بأن قضايا بيئية، كموضوع مرجعي، مهددة وجوديا، بشرط أن لا يقتصر تداول الخطاب على النخب السياسية، بل ينبغي أن يتم تداوله بين مختلف النخب الاجتماعية الفاعلة داخل المجتمع، ذلك أن قبول الجمهور بأمننة المسائل البيئية ضروري من أجل شرعنة لجوء النخب السياسية الحاكمة إلى ترتيبات استعجالية، لتجاوز الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط التي تفرضها عمليات صنع القرار في الوضع الروتيني، من أجل معالجة تهديدات المشكلات البيئية الناجمة عن التدهور البيئي، وينبغي أن يصاغ الخطاب على أساس أنها تمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي.

3- حدود علاقة الأمن البيئي بالأمن القومي:

تتصل إشكالية حدود العلاقة بين الأمن البيئي والقومي بالعلاقة بين التغير البيئي أو ندرة الموارد والصراع بين الدول، وقد جرت عدة محاولات لقياس مدى تسبب التغير البيئي في نشوب صراعات عنيفة بين الدول وداخل الدول والسبل التي بإمكانها أن تؤدي بالتغير البيئي إلى تقويض الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك، أجريت تحقيقات في الأساليب التي تؤثر بها الحرب والاستعدادات للحرب على البيئة، إضافة إلى النقاشات المتزايدة التي تبحث في العلاقة بين الأمن البيئي وقضايا التنمية كالفقر أو الأمن البشري (8) الأمر الذي يقتضي بحث إتجاه ودرجة التأثير بين القطاعين الأمنيين من زاويتين مختلفتين.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أ- الاتجاه الرافض لإدراج قضايا البيئة ضمن أجندة الأمن القومي: غالبا ما ينطلق اصحاب الموقف المشكك في العلاقة المحركة للتفاعل بين الأمن البيئي والأمن القومي من الفرضيات الواقعية المختزلة لقضايا الأمن في أمن الدولة ضمن بعده العسكري، وهو ما يؤكده "دانيال ديدني" بالقول: أن البيئة لا ينبغي أن تعالج من الناحية الأمنية، إذ يجادل أن الربط بين البيئة والأمن لا يعكس جوهر النظام الإيكولوجي، ويرى أن التدهور البيئي لا يشكل تهديدًا للأمن القومي، ويدعي أيضاً أنه من المضلل تحليلياً وصف التدهور البيئي بأنه خطر يهدد الأمن الوطني، نظراً إلى أن التركيز التقليدي للأمن الوطني لا يرتبط كثيراً بالمشاكل البيئية أو الحلول البيئية. ويشكك في أن التدهور البيئي سيكون سبباً هاماً في الحروب. (9)

ويعتبر أصحاب هذا التوجه أن فرضية التدهور البيئي والنزاع ضعيفة، فالنزاعات التي إندلعت بسبب عامل ندرة المياه قليلة جدا، كما يعتبر أصحاب هذا التوجه بأن عامل المياه يمكن أن يكون وسيلة للتعاون والسلام أكثر منه أداة للنزاع والحرب.، وحجتهم في ذلك أن العوامل البيئية ليست سبب مباشر في النزاع، وإنما هي عامل مساعد يتفاعل مع عوامل سياسية واقتصادية وإجتماعية أخرى تؤدي إلى نشوب نزاعات داخلية أو دولية. (10)

كما أن التهديدات البيئية، بخلاف العدوان العسكري، لا تهدد بالضرورة الاستقلال السياسي لدولة بعينها أو سلامة أراضيها، لكنها تعرض أمان ورفاهية الشعوب والأفراد للخطر كالأوبئة مثلا، بالإضافة إلى أن الأمن البيئي يتحقق في إطار جماعي مثل الأمن الدولي، فلا يمكن المحافظة على البيئة إلا في إطار جماعي يشمل جميع الأطراف عكس الأمن القومي (الوطني) الذي تضطلع بتحقيقه فقط الدول الوطنية وهو ما يتبناه الواقعيون.

يعترف صناع السياسة الدولية بأن هناك مجموعة واسعة من الأخطار التي تهدد سيادة الدول أكثر من الغزو العسكري، وعلى أساس هذا المنطق تم تحديد عدة تهديدات للأمن القومي والتي تعرف بالقضايا الأمنية غير التقليدية، وتشمل خطر تناقص التزود بموارد الطاقة (الأمن الطاقوي) الركود الاقتصادي الناجم عن التغيرات في الأسواق العالمية (الأمن الاقتصادي) إلى جانب المشاكل البيئية. (11)

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ب- لإتجاه الداعم لفكر علاقة التفاعل بين الأمن القومي والأمني البيئي: يفسر هذا المنظور مشاكل البيئة كعامل أساسي للأمن، ويستند للمواجهات الناتجة عن النزاعات الايكولوجية المحلية والجهوية التي تتحدد أساسا في التلوث، الاستغلال المفرط لمورد مشترك، ومنه تحول لعلاقات القوة داخل جهة أو بين عدة جهات، وهو ما يؤدي إلى اضطرابات بيئية أساسية (التصحر، المياه، الأرض، السيطرة الأجنبية للوصول لموارد الطاقة وبسط نفوذها على أراضيها أو أحواض الأنهار).

ويتحقق الأمن البيئي حسبه من خلال حماية البيئة الطبيعية والمصالح الحيوية للمواطنين، والمجتمع، والدولة من الآثار الداخلية والخارجية التي تهدد صحة الإنسان والتنوع البيولوجي والأداء المستدام لبرامج العمل والنظم الإيكولوجية وبقاء البشرية، ويتمتع جميع الأفراد بإمكانية الوصول إلى الموارد البيئية بطريقة عادلة ومعقولة مع توفير آليات لمعالجة الأزمات والنزاعات البيئية. (12)

حاول العديد من العلماء إظهار العلاقة بين التغير البيئي والصراع العنيف خاصة "هومر ديكسون" حيث عمل على التحقق مما إذا كانت الندرة البيئية (كمتغير مستقل) يمكن أن تتسبب في حدوث نزاع عنيف (كمتغير تابع) في السياسة العالمية، إذ حاول تفسير كيف تؤدي ندرة الموارد البيئية إلى صراع عنيف، وقدر إقترح نموذجا للعلاقة بين الإثنين.

حيث ركز على دراسة وتأسيس مقاربة أسماها "الندرة البيئية" برز من خلالها علاقة الندرة البيئية بالصراع العنيف، فالإنخفاض في كمية ونوعية الموارد المتجددة يزيد من الندرة، مما قد يدفع بالسكان المتضررين للهجرة إلى أراضي جديدة، وربما تؤدي هذه الهجرة إلى نشوب صراع عرقي عند الإنتقال إلى مناطق جديدة. وبالتالي فإن ما توصل إليه "هومر ديكسون" هو ضرورة التعامل مع البيئة من الناحية الأمنية من خلال الحاجة إلى إستجلاء الهويات الاجتماعية الموجودة وتوضيحها للآخرين والتعبير عنها عبر الخطابات والتفكير الجيوسياسي المنطقي(13).

فالعلاقة بين قطاعي الأمن البيئي والقومي، هي علاقة تفاعل مع ترجيح أولوية القومي على البيئي وفق منطق علاقة الجزء بالكل، وهو ما يراه "روبرت كابلان" إذ يعتبر أن البيئة ستكون سببا جزئياً في التهديدات الجديدة للأمن في العالم والدول

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

القومية في عصر ما بعد الحرب الباردة، كما أن المفاهيم التي يصوغها "هومر ديكسون" ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد، وأنها قد تتحول إلى إطار للسياسة المستقبلية.

وبإستعارة مفهوم "المترتب" المعتمد لدى "الكسندر ونت" في معرض بحث العلاقة بين الأبنية الكلية والأبنية الجزئية، أي حقيقة أن الأبنية الكلية لا يمكن اختزالها إلى الأبنية الجزئية، وأنها علاوة على ذلك-وبطريقة ما- معتمدة أو مترتبة في وجودها على تلك الأبنية الجزئية.(14)

يمكن القول بأن الأمن البيئي مترتب في وجوده على الأمن القومي، وأن الأمن القومي لا يمكن اختزاله في الأمن البيئي.

المحور الثاني: تحديات أمننة التدهور البيئي والقضايا البيئية

إن الإنتقال بقضايا البيئة من الحالة الاعتيادية إلى الحالة الاستثنائية، بهدف أمننة التدهور البيئي، يقتضي التفاعل مع النسق العالمي الداعي إلى الإنخراط في مجابهة التهديدات الناجمة عن التحولات البيئية المدمرة، وتعبئة الموارد البشرية والمادية الوطنية في إتجاه مسعى تبني إستراتيجيات تعكس مستوى الوعي بخطورة التهديد الناجم عن التدهور البيئي. غير أن هذا الإنتقال تَحُول دونه تحديات تتصل بمدى تبني النخب السياسية لهذا التوجه، وقدرتها على صناعة الخطاب الداعم لهذا الخيار، إلى جانب الفعالية في الإقناع لتوسيع دائرة التفاعل والإستجابة لدى جمهور المجتمع.

1- القضايا البيئية: التهديد الجديد في المجال الاستراتيجي:

أشارت مجلة Stripple لعام 2005 إلى أن البيئة قد عوملت كنوع جديد من التهديد أو كشيء يحتاج إلى تأمينه، وأصبحت تُناقش القضايا البيئية على نحو متزايد في الخطابات الأمنية والسياسة الخارجية للدول بوصفها تهديدات أمنية تتطلب اتخاذ إجراءات فورية(15).

يشير الخبراء على أن تغير المناخ معترف به كونه مضاعف للمخاطر، وينظر إليه بصورة متزايدة على أنه أحد العوامل الأساسية في الصراعات والهجرة العالمية، وقد أشار التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2021 إلى أن التهديدات الإيكولوجية التي تواجهها الدول تتطلب استراتيجية بمنظور عالمي طويلة المدى لأن تغير

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المناخ والتهديدات الصحية، ومشكلة الإمداد الغذائي العالمي والهجرة والاحتباس الحراري تسبب أمراض جديدة تتعدى المستوى المحلي إلى الإقليمي ثم العالمي. (16)

ومن الصعب المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي، وهو ما تجسد في مفهوم الأمن البيئي الذي تتبناه المنظمات الدولية على أنه متعلق بالأمان العام للناس من الأخطاء الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الانسان نتيجة اهمال أو حوادث أو سوء إدارة. (17)

إن دمج الاعتبارات البيئية في جهاز الأمن القومي لأي دولة، يمكن أن ينظر إليه بإعتباره أحد الأمثلة على الإنتقال الأوسع نطاقاً للقضايا البيئية من القضايا العامة إلى الإستراتيجية، فالقضايا العامة هي تلك التي تكون ثانوية، شأنها شأن القضايا البيئية التي يتم التعامل معها في ظل الهياكل التنظيمية التقليدية للقيادة والتحكم. من جهة أخرى، فإن القضايا الإستراتيجية هي تلك التي يُنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من المسائل البيئية مثل بناء محطة لمعالجة المياه، فتغيير تصاميم المنتجات وخطط الأعمال التجارية استجابة متعلقة بالتشغيل الإيكولوجي أمر استراتيجي. (18)

في الواقع لم يتم الإعتراف بالعوامل الخارجية البيئية المرتبطة بالنظم القانونية والسياسية القائمة، كما لم يتم تجاهلها، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى معالجة مسائل مثل النفقات العامة حتى وقت قريب. رغم التركيز المتزايد على الاضطرابات البيئية المعقدة مثل إستنفاد الأوزون الستراتوسفيري وتغير المناخ العالمي، وما يصاحب ذلك من تطوير مجالات تكاملية جديدة مثل البيئة الصناعية، بيد أن نهج النفقات العامة غير كاف لتحقيق تقدم أساسي في التصدي للتحديات البيئية. فلا بد من توسيع نطاق الوعي بالروابط الأساسية بين النظم الثقافية والتكنولوجية والاقتصادية والبيئية، مع ضرورة إدماج الأبعاد البيئية في القانون القائم. (19)

2- رسم السياسة العامة في المجال البيئي: بين التسييس والأمننة:

أثار إدراج مشاكل التدهور البيئي وندرة الموارد ضمن القضايا الأمنية العديد من النقاشات في السياسة العالمية. ذلك أن التفكير في البيئة من خلال الأمننة البيئية environmental securitization التي تعني إعادة صياغة مفهوم الأمن البيئي داخل دراسات الأمن الإنساني والعالمي، يقتضي نقل التهديدات البيئية من الحيز العادي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

للسياسة العامة إلى حيز القضايا الطارئة من السياسة العامة، حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بمعزل عن الضغوط والقيود التي تمارسها الضوابط الديمقراطية لصناعة القرار، سيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني.(20)

ويربط كلا من "بوزان" و"ويفر" بين الأمننة والتسييس باعتبار أن الأمننة بمثابة الصورة الأكثر تشددا لعملية التسييس، حيث أن القضايا التي يتم تسييسها تعتبر جزءا من السياسة العامة للدولة، ما يعني أن الحكومة مجبرة على التعاطي معها عبر إتخاذ قرارات وتخصيص موارد لتنفيذ هذه القرارات.(21)

لقد إنتقل بوزان في تحليله لمسألة إدراج قطاع البيئة ضمن الأجندة الأمنية إنطلاقا من مجموعتين تحت اسم الأجندة الأمنية البيئية Environmental Security Agenda التي تشمل الأجندة العملية والسياسية، من خلال عملية التسييس التي تعبر عن اعتراف بالمسؤوليات الاجتماعية- السياسية عن التغيرات في نوعية الظروف البيئية، مما يجعل القضايا البيئية جزءا من الأعمال السياسية اليومية المعتادة عندما تصبح الاهتمامات البيئية جزءًا من السياسات المنخفضة، وتفقد إحساسها بالأهمية السياسية والإلحاح، فإنها تجتذب إهتمامًا أقل من الجمهور وربما كانت الحجة الأكثر ترجيحاً ضد المسألة البيئية تتعلق بالصلة بين الأمن والدولة. لقد ظل ميدان العلاقات الدولية، بما في ذلك المشاكل البيئية، مقيدا لفترة طويلة بالاحترام القانوني والسياسي لسيادة الدولة. والترابط الدولي الكثيف فيما يتعلق بالأمن والبيئة. ولذلك ينبغي طرح مسألة الأمن البيئي على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع التركيز على الأفراد وليس الدول بوصفها الوحدة الرئيسية.(22)

3- منطق الأمن الموسع: إشكالية نقل القضايا البيئية من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا:

إن الاعتراف بالتدهور البيئي العالمي ونضوب الموارد لعقود من الزمن على أنهما اعتبارات مركزية متزايدة في السياسة الأمنية جعل المسائل البيئية تحظى باعتراف دولي بما في ذلك مناقشات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تشير إلى أن التغير البيئي يؤثر على الأمن من خلال آثار الصراعات على سبل العيش والأمن الغذائي جراء الهجرة القسرية أو علاقات القوة الدولية والجغرافيا السياسية.(23)

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

على الرغم من أن معظم الأدبيات التي تمت مراجعتها تتفق على وجود روابط بين البيئة والأمن، غير أن التساؤل المثار لدى العديد يتعلق بمستوى القياس بين منطق الجيش ومنطق مفهوم الأمن البيئي. إذ يحذر البعض من عواقب إضفاء الطابع الأمني على المشاكل البيئية، لأنه يمثل عسكرة للتفكير حول العلاقة بين الإنسانية والبيئة، وتعتمد القدرة على الإنسحاب من المشكلات البيئية أو الاستجابة لها اعتمادًا كبيرًا على طبيعة الدولة المعنية، فقد تضطر الدول غير المستقرة سياسياً و/ أو الفقيرة أو المعتمدة على الاقتصاد إلى الإختيار بين التصنيع الرخيص والسريع وحماية البيئة. (24)

رغم أن مفهوم الأمن البيئي يندرج ضمن التهديد غير العسكري، حسب ما يعتبره (Ullman)، أي أنه بمثابة تجريد للفكر الأمني من السلاح، إلا أن مفهوم الأمن البيئي بحاجة إلى قيادة سياسية تكفل أمن مواطنيها فوق أمنهم العسكري (25)، ويقتضي ذلك توسيع دائرة المشاركة للفواعل غير الحكومية، لأنها تميل إلى أن تكون منفتحة وغير هرمية. كما أنهم يميلون إلى أن يكون لديهم منظورا عالميا، فضلاً عن بعض النفور من التكنولوجيا والأنشطة العسكرية التقليدية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الصدام بين دعاة حماية البيئة وأعضاء مجتمع الأمن الوطني (26)، وعلى العكس من ذلك فإن مجتمع الأمن الوطني في أغلب البلدان متحفظ ومركز بشدة على التهديدات والتحديات العسكرية والقوة، والسرية، كما أنها تميل إلى التركيز على المشاكل القصيرة المدى والواضحة. (27)

يعتبر تغير المناخ على المستوى العالمي ظاهرة موضوعية لا يمكن نكرانها، كما أن تأثيراته السلبية كبيرة على الدول والمجتمعات، إذ يمكن التعبير على علاقة التقاطع بين المستويات المختلفة للأمن من خلال الشكل التالي:

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

شكل يوضح تقاطع القضايا البيئية والأمنية

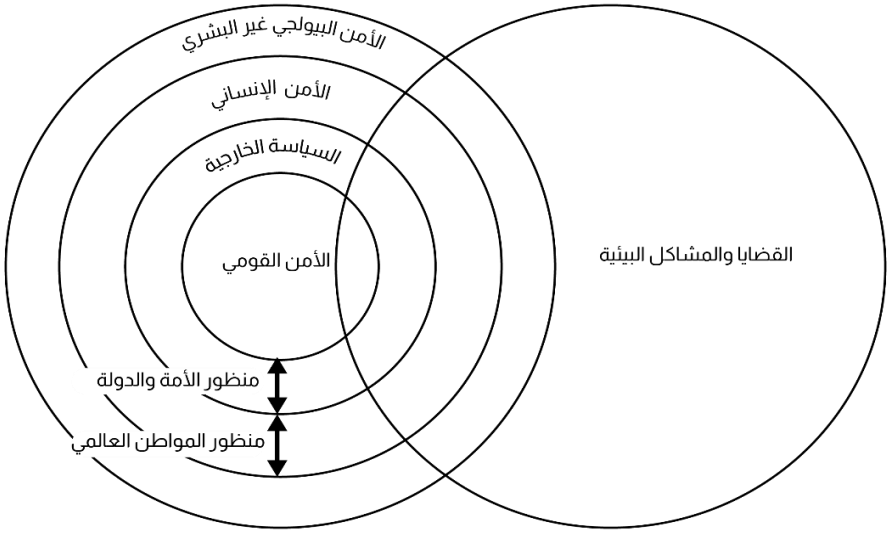

Source: Braden R. Allenby, Environmental dimensions of national security, United States. Department of Energy ,1998, p46.

المحور الثالث: أثر التهديدات البيئية على الأمن القومي للجزائر وآليات مواجهتها

تعاني الجزائر في الآونة الأخيرة من مختلف المظاهر التي تؤثر على النظام الإيكولوجي مثل تغير المناخ، إزالة الغابات، الإحترار العالمي، النمو السكاني البشري وفقدان التنوع البيولوجي، التلوث الصناعي للهواء، والذي من شأنه أن يؤثر على الأمن القومي الأمر الذي استدعى وضع استراتيجية للحد من التهديدات البيئية.

1- عوامل تنامي التهديدات البيئية في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر خلال صائفة 2021 سلسلة من الحرائق التي خلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة بفقدان الثروة الحيوانية ودمرت 44 ألف هكتار من الغابات ومقتل 90 شخصا على الأقل بينهم 33 جنديا، وفي هذا الإطار حذر التقرير الأخير لوزارة البيئة وتهيئة الإقليم الجزائرية من أن 51 بالمائة من النباتات والحيوانات مهددة بالإنقراض، نتيجة الأخطار التي أصبحت تشكلها الكوارث الطبيعية والإنسان على بقاء الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية في البلاد، ووصلت درجة الخطورة الحدود

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

القصوى مما يستوجب الاستعجال في حماية التنوع البيولوجي وفق خطة وطنية تساهم في تنفيذها كل القطاعات الرسمية والمدنية.[28]

تنتج الجزائر كميات متزايدة من النفايات المنزلية (13,5 مليون طن سنويا) بسبب التوسع الديمغرافي والتحضر والتنمية الاقتصادية، وبالتالي تزداد كلفة إدارتها على عاتق الحكومة التي أنفقت 67,4 مليار دينار (حوالي 430 مليون يورو) بين عامي 2002 و2016، نصفها استخدمت لبناء مكبات نفايات، وهو ما صرحت به وزيرة البيئة السابقة دليلة بوجمعة في مارس 2021 أن الجزائر من أكثر الدول استهلاكاً لأكياس البلاستيك مع حوالي 07 مليارات في السنة" موضحة أن "60 إلى 80 ٪ من النفايات البلاستيكية ينتهي بها المطاف في الطبيعة في البحر والانهار.[29]

2- مظاهر التدهور البيئي في الجزائر:

لم تسلم الجزائر من آثار الطقس المتقلب وغير الموسمي كونها تتميز بمناخها الجاف وشبه الجاف، وكونها تنتمي بشكل كبير إلى حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعد منطقة ساخنة الأمر الذي جعلها تتأثر كثيرا بالتغيرات المناخية

ويتوقع خبراء من "معهد الأرصاد المائية للتدريب والبحث"، على مدى السنوات الخمسين المقبلة، انخفاضًا في موسم الأمطار والتي سيكون لها عواقب وخيمة على 30 ٪ من الأنواع الحيوانية، وأن درجات الحرارة سترتفع بمقدار 3 درجات مئوية بحلول عام 2050 بسبب الاحتباس الحراري وانخفاض كمية تساقط الثلوج بنسبة 40 ٪ في عدة مناطق بالجزائر، مثل تلمسان وجرجرة، الأوراس، وقد تتأثرالنباتات والحيوانات البرية والبحرية تأثرا كبيرا بهذه الزيادة الذي تجسد في ندرة واختفاء بعض الأنواع على حساب الأنواع الأخرى، والتصحر والتلوث، مما يؤدي إلى تدهور البيئة.[30]

تتضمن أهم مشكلات التلوث في مياه الصرف غير المعالجة من الاستخدام الحضري والصناعي ومصاقل هيدروكربون البترول وتآكل السواحل، ويتم التخلص من مياه الصرف عن طريق صرفها في البحر دون معالجة، ورغم إنشاء 17 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة الجزائر الساحلية لا تتواجد إلا خمس محطات في مرحلة التشغيل العادي، مما يمثل تقريبا 25 ٪من طاقة المعالجة الإجمالية. كذلك فإن التلوث بهيدروكربون الزيت الخام منتشر بشدة بطول خط الساحل الجزائري بسبب وجود

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

خطوط شحن للنفط تمر، كذلك فإن تآكل السواحل يعتبر من القضايا المحورية، حيث تعتبر 85٪ من السواحل الرملية الجزائرية البالغ طولها بين 250 و300 كم آخذة في التراجع، وهي تفقد الرمل بمعدل يتراوح بين 3 و4.10 متر سنويا مما يجعلها من المناطق المهددة. (31)

ويمكن تحديد أسباب التدهور البيئي في الجزائر فيما يلي:

- قلة وعي الفرد وممارسته لسلوكياته غير المسؤولة، من خلال الاستغلال العشوائي للموارد واستنزافها بصفة أدت إلى تلويث مختلف النظم الإيكولوجية، في ظل غياب آليات التدخل والرقابة لحماية الغطاء النباتي والحفاظ على بيئة نظيفة.

- تزايد التركيبة السكانية، وما ينجر عن ذلك من اختلالات في تسيير المدن والتهديدات التي تطال التوازن البيئي.

- توسع الحضيرة العمرانية دون احترام الشروط البيئية، الذي بدوره يؤدي إلى إنكماش في المساحات الغابية واتساع مساحات التصحر وتدهور الغطاء النباتي.

- الرعي الجائر غير المنتظم والصيد غير المشروع والتصحر، الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي بين الأنواع وبروز نباتات على بقايا أخرى، بالإضافة إلى حرائق الغابات وتلوث السواحل وإلقاء المخلفات الصناعية والكيميائية في المياه العذبة والمالحة مما يهدد الثروة السمكية.

- شح الأمطار ما أدى إلى الجفاف وتغير المناخ وطبيعة الفصول، وقد كشف تقرير لوزارة البيئة الجزائرية أن الجزائر باتت على شفير أزمة تهدد تنوع بيئتها البيولوجية بفقدان أكثر من نصف ثروتها النباتية والحيوانية، ويوصي التقرير الجهات المسؤولة باعتماد تنمية مستدامة تحقق استمرار التوازن البيئي. (32)

- التراكم المتزايد للنفايات البلاستيكية في ظل عدم وجود تشريعات تحظر استخدامها أو تحد منه.

3- آليات مواجهة تهديدات الأمن البيئي في الجزائر:

توزعت الآليات المعتمدة في الجزائر لمواجهة مخاطر التهديدات الأمنية التي تتسبب فيها قضايا البيئة بين المجال القانوني تكييفا او تشريعا، والمجال السياسي من حيث البرامج والموارد المرصدة والمشاريع المنجزة.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

أ- الآليات القانونية: تبنت الجزائر مواد قانونية للتعامل مع القضايا البيئية لمكافحة التلوث البيئي والامتثال للالتزامات الدولية، ووضع المخططات والبرامج الخاصة لتسيير أمثل للنفايات، أهمها: المخطط الوطني الخاص بالبيئة والتنمية المستدامة، الاستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات، إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية تفضي إلى اعتماد نهج شامل يرتكز على المساعدة التقنية والمالية من أجل تعزيز المقاولاتية الخضراء للانتقال الايكولوجي للأنظمة الإنتاجية كأداة لتحقيق إنعاش اقتصادي مستدام، حيث سيمكن ذلك من إنجاز برامج التكوين المتوجة بشهادات ومؤهلات في المهن الخضراء وتكوين ومرافقة الشباب من حاملي أفكار المشاريع الخضراء لإنشاء مؤسساتهم الخضراء، واعتماد آلية التحول الايكواجتماعي التي تعتبر العنصر البشري هو المحرك الأساسي لهذا التحول. (33)

ويتجلى الاهتمام بمجال حماية البيئة في الجزائر، ما ورد في التعديل الدستوري لسنة 2020 أين عززت مكانة الدولة في حماية البيئة بأبعادها البرية، البحرية والجوية واتخاذ كل التدابير لمعاقبة الملوثين، حماية الأراضي الفلاحية، حسب المادة 21 من هذا التعديل. وفي نفس السياق، أدرج المؤسس الدستوري في نفس المادة الفقرة الأخيرة، نية الدولة لأمننة البيئة بكل أبعادها كالبيئة البحرية وإشكالاتها العديدة منها النفايات البحرية، والبيئة الجوية، كالإنبعاثات الغازية السامة، لأن دمج الأمن البيئي في كافة قضايا الدولة يساهم في فتح مجالات وآفاق جديدة للإستثمار والابتكار. (34)

كما انضمت الجزائر إلى عدد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة والتنوع البيولوجي، ومنها اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض "سايتس" عام 1982، كما صادقت عام 1995 على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تلتزم بوضع إستراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي والمحافظة على البيئة، وحددت ثلاثة أهداف في هذا السياق، وهي: الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للتنوع، وأخيرا تقاسم الموارد والمنافع الناشئة عن الاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، غير أن كل هذه الإجراءات القانونية، كما تقول بن اسماعين: "لم تضع حداً لإختفاء عدد من النباتات والحيوانات من مناطق عديد بالبلاد. (35)

وتبقى عملية تحويل المواد القانونية المتعلقة بالبيئة إلى سياسات واستراتيجيات رهينة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ثقافة مجتمعية والتزام صانع القرار بمدى نقل قضايا البيئة إلى مستوى الاستعجال أثناء رسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة.

ب- إستراتيجية الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي: يشير تقرير "إستراتيجية الجزائر للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي" إلى أن مجموع الأخطار المهددة لقرابة 16500 نوع بيولوجي، ويضع في المرتبة الأولى التهديدات التي يشكلها الإنسان، ومن هذه التهديدات الزيادة السكانية الكبيرة، والاعتماد على المخططات التنموية القصيرة المدى، كما أن الجزائر تفتقر إلى رؤية واضحة للتنمية من قبل المسؤولين تأخذ بعامل التنوع البيولوجي واستخدامه في خلق الثروة، ومن جانب آخر يشير التقرير إلى أن الأنشطة الزراعية التقليدية أدت إلى إفقار الأرض وتسبب في اختفاء عدد من النباتات. (36)

وجاء في مقدمة التقرير أن هذه الإستراتيجية نقطة إنطلاق جدية لتنمية وتطوير التنوع البيولوجي في إطار يهدف إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولإدارة الموارد الطبيعية بعناصرها المتعددة على أسس علمية تحقق استمرار التوازن البيئي والطبيعي والمحافظة على النظم البيئة من التدهور، غير أن واضعي هذا التقرير يرون في الوقت ذاته أن نجاح هذه الإستراتيجية يرتبط بإدماج مختلف تقنيات التسيير التنمية للتنوع البيولوجي في تخطيط التنمية الوطنية، والالتزام بالمبادئ السبع التي قامت عليه هذه الإستراتيجية، ومن هذه المبادئ: العمل على تنمية القدرات العلمية والتقنية في مجال حماية التنوع البيولوجي، وتكثيف الجهد لحماية العناصر البيئية والإحيائية والوراثية بما يضمن لها البقاء المتواصل والاستعمال الأمثل، وتنص الإستراتيجية أيضاً على أن المبادئ لن تحقق أهداف هذه الإستراتيجية إلا بإشراك كل قطاعات المجتمع، وخاصة المجتمع المدني. (37)

حاولت الجهات الرسمية في الجزائر أمننة القضايا البيئية، عبر الإعلام البيئي الذي يلعب دورا هاما في التأثير على السياسة البيئية كأحد الفاعلين الأساسيين في مرحلة التربية البيئية من خلال إعداد حملة متكاملة الأطراف لمعالجة أي مشكلة بيئية تكون ذات أهمية للدولة، وعلى صلة مباشرة بالجمهور وغايتها الوصول إلى ما يعرف بالتوعية البيئية من خلال الاتصال المباشر بهم عن طريق البرامج التلفزيونية،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والحصص الإذاعية أو عن طريق وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص أو العام. (38)

غير أن الواقع يوحي بأن التصدي للمخاطر البيئية منحصر ضمن سياسات الوضع الإعتيادي، ولم يتم رفع مستوى التعاطي معها إلى المصاف الاستراتيجي، بإعتبارها تهديدا وجوديا يستدعي امننتها، ونقلها إلى مستوى السياسة العليا وتخصيص برامج استثنائية لمواجهة التحديات التي تفرضها.

خاتمة:

تنطوي فكرة الأمن البيئي على نقل قضايا التدهور البيئي من القطاعات المدنية المتصلة بالبرامج التنموية إلى القطاع الأمني المرتبط بالسياسات العليا، ومن النطاق الوطني إلى الفضاء العالمي، وبالرغم من أن التوجهات العالمية تتحكم بها مصالح القوى الكبرى، وبالتالي فرض أجندة امنية بيئية يمكن أن تتعارض مع المصالح القومية للدول الأخرى، إلا أن تأثير التوجهات العالمية على السياسات الوطنية في مجالات التنمية ملموس، سواء في تكييف منظوماتها القانونية او توجيه برامجها التنفيذية نحو الحد من التدهور البيئي.

وفي ظل التأثير المتبادل لقضايا البيئة بين المستويين الداخلي والعالمي، يمكن رصد درجة عالية من تأثر قطاع البيئة داخل الجزائر جراء التغيرات المناخية الحالية. فالجزائر تواجه تهديدا جديا في تنوعها البيولوجي، يُنذر بفقدان أكثر من نصف ثروتها النباتية والحيوانية، إذ تشير الدلائل المتزايدة في السنوات الأخيرة على الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ إلى دخول كوكب الأرض في عصر الأزمات البيئية المزمنة، ومع ذلك لم يتم في الجزائر دمج سياسات الأمن البيئي الملموسة بطريقة منهجية مدروسة، وهذا يتطلب أمننة قضايا البيئة، وذلك بتبني خطابا تُدرج فيها المشكلات البيئية ضمن التهديدات الأمنية مع تشارك مختلف الفواعل داخل المجتمع نفس الخطاب، ونقلها إلى الحالة الإستعجالية أين يتم تعليق العمل بالقواعد العادية، وبذلك تحصل الجهات المخولة على حق معالجتها من خلال إجراءات وأدوات إستثنائية ذات طبيعة إستعجالية.

وتبقى جهود الدولة وحدها غير كافية لمواجهة الأزمة، بل يجب إشراك جميع قطاعات المجتمع، فالتهديد الوجودي للتنوع البيولوجي يؤثر مباشرة على الأمن القومي.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الهوامش والمراجع:

(1)- Peter Hough, Shahin Malik, Andrew Moran and Bruce Pilbeam, International Security Studies Theory and practice, New York, Routledge,2015, p, 217.

(2)- Peter Hough, and all, op.cit, p, 220.

(3)- Elin Sporring Jonsson, Environmental Security A conceptual investigating study, Master thesis in Political Science, Jönköping international business school, Jönköping university, 2009, p. p 8-7.

(4)- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005. ص، 16.

(5)- البلي مسعود، إشكالات الأمن البيئي في الجزائر، نحو حوكمة بيئية مستدامة وتحقيق الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020، الجزائر، ص54.

(6)- حمشي محمد، محاضرات في مقياس المدخل إلى حقل الدراسات الأمنية(مطبوعة غير منشورة)، جامعة أم البواقي، قسم العلوم السياسية، 2017/2016. ص 91.

(7)- بن عنتر عبد النور، مرجع سابق، ص، 31.

(8)- Elin Sporring Jonsson , op.cit, p1.

(9)- Ibid, p27.

(10)- فوزية هوشات، الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني والأمن الإنساني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 50 ديسمبر 2018، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 382.

(11)- المرجع نفسه، ص ص380-381.

(12)- Army Jerome C. Glenn, Theodore J. Gordon, Defining Environmental Security: Implications for the U.S, Army Environmental Policy Institute, Atlanta- Georgia, 1998, p12.

(13)- Elin Sporring Jonsson, op.cit, p17.

(14)- الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، جامعة الملك سعود، 2006. ص، 224.

(15)- Helmi Räisänen, Emma Hakala, Jussi T. Eronen, Janne I. Hukkinen and Mikko J. Virtanen, Comprehensive Security: The Opportunities and Challenges of Incorporating Environmental Threats in Security Policy Politics and Governance, 2021, Volume 9, Issue 4, p91.

(16)- Ibid, p96.

(17)- صخري محمد، التهديدات البيئية ومنطق الأمن الإقليمي والدولي، 2019، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https: //www.politics-dz.com

(18)- Braden R. Allenby, Environmental dimensions of national security, op. cit, p38.

(19)- ibid, p39.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(20)- زقاع عادل، المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 1، سبتمبر 2011، ص60.

(21)- المرجع نفسه، ص8.

(22)- Nina Greger, Environmental Security, Review Essay: International Peace Research Institute, Oslo (PRIO), Journal Of Peace Research, Vol 33, N1, 1996, P111.

(23)- Helmi Räisänen, op.cit, p91.

(24)- Nina Greger, op.cit, P110.

(25)- Ibid, P111.

(26)- Ibid, p48.

(27)- Idem, p48.

(28)- الدعوة لإنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية للحد من النفايات البحرية والتلوث البلاستيكي، سبتمبر 2021، وكالة الأنباء الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم 27 مارس 2022 على الساعة: 15: 51. متاح على الموقع الإلكتروني: http: //www.alarabiya.net/north-africa

(29)- F. Sahnounea and others , Climate Change in Algeria: Vulnerability and Strategy of Mitigation and Adaptation, Energy Procedia 36 (2013) Center fort Renewable Energy Development, Bouzaréah ,Algeria, by Elsevier l t d, p1239

(30)- climat change in algeria, caritas internationalis,20,07,2011: https: //www.caritas.org/2011/07/climate-change-in-algeria

(31)- القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط، تقرير وكالة البيئة الأوروبية، لوكسمبورج: مكتب الإصدارات الرسمية لدول الاتحاد الأوروبي، 2006.

(32)- توفيق بوقاعدة، الجزائر مهددة بفقدان أكثر من نصف ثروتها النباتية والحيوانية، https: //www.dw.com/ar

(33)- وزارة البيئة أدرجت ضمن استراتيجيتها تعزيز المقاولاتية الخضراء: https: //www.aps.dz/ar/economie/119456-2022-01-06-19-

(34)- الأمن البيئي في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور الجزائري- قراءة تحليلية- للمادة 21 من مشروع الدستور، المركز الديمقراطي العربي، 2 أكتوبر 2020،

(35)- الأمن البيئي في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور الجزائري- قراءة تحليلية- للمادة 21 من مشروع الدستور، المركز الديمقراطي العربي، 2 أكتوبر 2020،

(36)- توفيق بوقاعدة، مرجع سابق .

(37)- المرجع نفسه.

(38)- بلفضل محمد، صوفي بن داود، دور الإعلام البيئي في تحقيق الأمن البيئي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01 2020، ص74.